

الخلاف بين الإقليم والمركز، سياسي أم لصوصي؟ لنسأل الوثائق...

صائب خليل
19 نيسان 2012

عندما نبحث عن حل لمشكلة، فإن أول واجباتنا أن نفهم طبيعتها، والمشكلة القائمة اليوم بين إقليم كردستان والحكومة العراقية ليست استثناءً، ورغم ذلك يجهد الساسة والكتاب في البحث عن "حل" لها دون مناقشة طبيعتها. ومن الطبيعي أن أحد طرفي المشكلة قد لا يناسبه أن تعرف طبيعة تلك المشكلة. من صالح الجانب الكردي أن يفهم الناس أن القضية "قومية"، فلقد كان الكرد لعقود طويلة ضحايا "قضايا قومية"، وبالتالي فإن تعريفها كقضية قومية يعطي فريق القيادة الكردستانية أفضلية "اللعب في بيتها". ولذلك أكثر البرزاني من الكلام عن اضطهاد الكرد وحرمانهم من ثرواتهم مدى التاريخ، وكأنه كان يسعى للحفاظ على ثرواتهم! لكن هذا الطرح يجعل مناصري الجانب المقابل يزداد تمسكاً به، باعتباره مدافعاً عن مصالحهم القومية.

فكرة قد تبدو أنسب، أن نجعل القضية شخصية! ففي [مقابله مع صحيفة كردية](#)، قالوا للمالكي "هناك أنطباع عام في كردستان بأن الخلافات بين حكومة المركز والأقليم أخذت طابع شخصي".⁽¹⁾

ونلاحظ هنا أن القضية كانت قد صممت من قبل لتكون ذات طابع شخصي بين اشتي هورامي والشهرستاني، وكال تحالف الكردستاني هجمات هي أقرب إلى الشتائم للشهرستاني، ربما بأمل الرد بالمثل لتضيق القضية في "قضية شخصية".

وعندما وجد مثال الألوسي الجو ملبداً بالغيوم بعد عودته من رحلته المخزية الثانية إلى إسرائيل، سارع بإثارة الآخرين نحو معركة بالأيدي، فظهر بمظهر الضحية التي تكالب عليها الآخرين، وضاع في الضجة عمله اللاأخلاقي وتحولت القضية إلى "قضية شخصية" ولم يجد عدد من المثقفين ما يخلجهم من التوقيع على احتجاج على البرلمان دفاعاً عن "حق مثال الألوسي في زيارة إسرائيل"!

وحين كشف كاتب هذه الكلمات فضيحة فراس الغضبان الإرهابية، سارع بعض مجهولي الأسماء إلى شتيمتي بأمل الرد بمثلهما، ورغم أنني لم أفعل، إلا أنهم أكملوا الخطة وسدوا النقاش الذي كان يهدد بفضح الكثير، باعتبار أن الموضوع أصبح شخصياً، وأننا لا نريد الشخصية..

كل هذه الطروح تقدم خدمة كبيرة للطرف الذي ليس الحق في جانبه، لكن مشكلتها أنها غير مقنعة بشكل كاف، لذا يفضل اختيار صورة أكثر إقناعاً، حتى لو كانت أقل فائدة في الصراع. صورة يسهل إقناع الناس بها: أن القضية هي "خلاف سياسي"!

لكن هذه الصورة تتلاشى كتزييف آخر للواقع متى ما نظرنا إلى المشكلة بتأن، كأن نبداً بتجزئة عناصر الخلاف: هل توقيع عقود سيئة خلاف سياسي؟ هل تهريب أحد الطرفين النفط الذي يخص الطرفين خلاف سياسي؟ هل الإمتناع عن تسليم الحكومة مبالغ الكمارك خلاف سياسي؟ هل الإستيلاء على أراضي المحافظات المجاورة بقوة السلاح، وتسليم حقولها للشركات الأجنبية خلاف سياسي؟ هل استغلال لحظة نحس بوجود مرشو وضع على رئاسة حكومة بلاده ليتفق معه على زيادة 50% من حصة الإقليم في المالية وأصوات البرلمان، خلافاً لكل الإحصاءات المتوفرة، فيصبح لكل كردي ما لكل عربي ونصف من أموال وتأثير سياسي، هل هذا خلاف سياسي؟

ما الذي يطالب الإقليم به؟ أن يسمح له بتوقيع عقود سرية لا تعرض على شريكه، فأية شراكة هذه، ومن يقبل بها؟ من لديه استعداد أن يتشارك مع شخص في مشروع، يطالب شريكه أن يسمح له بأن يبيع منه بعضه بعقود سرية ثم يقول له أنه باعها بكذا دينار، وتفضل هذه حصتك، وعليه أن يقبل حتى لو شك بالصفقة ووجد السعر دون سعر السوق بكثير؟ أي شريك ذليل هذا الذي لا يعترض على هذا ولا يعتبره مشروع سرقة صريحة؟

في دراسة نشرها قبل أيام الأستاذ فؤاد الأمير⁽²⁾ حول "عقود أكسن موبيل مع حكومة إقليم كردستان، والتطور النفطي في الإقليم" كشف الكثير من الحقائق، وقد وردتني إضافة إلى ذلك بعض الوثائق التي أدرجها في هذه المقالة والتي تؤكد صحة ما جاء به الأستاذ فؤاد الأمير، حول خطورة تخندق سياسة إقليم كردستان مع شركات النفط الأمريكية العملاقة من أجل سرقة نفط العراق في وضح النهار.

بدأت المشكلة عندما أعلنت حكومة إقليم كردستان في أواخر العام الماضي أنها وقعت مع شركة أكسن موبيل ExxonMobil ستة عقود من نوع "مشاركة التنقيب والإنتاج" سيئة الصيت، لست رقع استكشافية. وحاولت الشركة الضغط على السيد حسين الشهرستاني للموافقة على مثل هذه العقود بعد التوقيع مع حكومة الإقليم، و كذلك أدخل السفير الأميركي في بغداد في الموضوع.

رفض الشهرستاني ذلك وخير أكسون موبيل بين عقود الإقليم وعقود الجنوب الضخمة، مهدداً بالغانها.

ونلاحظ هنا، أن المسؤول العراقي يوجه الضغط إلى الشركات الأجنبية وليس لحكومة إقليم من أقاليم بلاده، وهذا بحد ذاته يوشر عمق المهزلة التي وصل إليها حال البلد. فالرجل لا يأمل أن يقنع قادة إقليم في بلاده بالإمتناع عن المشاركة في تلك السرقة لثروة شعبهم، لكنه يأمل أن تمتنع الشركات الأمريكية عن المشاركة في تلك السرقة تحت التهديد بخسارتها لعقود أكثر قيمة!

ثم ظهر أن اثنتين من الرقع الاستكشافية الستة، تقعان في محافظة نينوى، وثالثة في "المناطق المتنازع عليها" في كركوك. ورفضت الشركة الإجابة على اي من رسائل الوزارة، واكتفت الوزارة بتهديدات ضعيفة، ولا يستبعد أن تتراجع عنها تحت ضغط خندق

الشركات وإقليم كردستان والعراقية، و "التيار الديمقراطي"، وسمح للشركة بالفعل بشراء وثائق مزايدات دورة التراخيص الرابعة، وبالدخول في مزايدات بيع النفط العراقي. هذا الموقف الضعيف، شجع شركة توتال الفرنسية على التعاقد مع حكومة إقليم كردستان للتنقيب والتطوير لأربع رقع استكشافية بعقود مشاركة بالإنتاج، إثنان من تلك الرقع تقعان في مناطق "متنازع عليها" ولا يستبعد أن تلجأ شركات أخرى إلى ذلك إن استمر الموقف الضعيف للحكومة بفضل شركائها.

ويلاحظ فؤاد الأمير أن المشروع النفطي العراقي كله مهدد بالإهيار بسبب هذا الموقف العدائي للشركة العملاقة، التي من الطبيعي أن تبحث عن مصالحها، ولها قدرات هائلة للضغط على الحكومة خاصة بوجود دعم من بعض الجانب العراقي في الأمر، بل يمكنها التدخل في القرار السياسي العراقي. وبالفعل فإن الأمير يلاحظ أن "الشركة دخلت كطرف في الخلافات السياسية العراقية الداخلية، حيث تعاقدت على مناطق متنازع عليها، وداخل محافظة نينوى."

ويلاحظ أن الحكومة الأمريكية السابقة قد نأت بنفسها عام 2007 عن فرض مثل تلك العقود على العراق عندما أعلنت كل من حكومة الإقليم وشركة "هنت أوف دالاس" الأميركية أنهما وقعتا عقد مشاركة بالإنتاج لتنقيب وتطوير رقع استكشافية، لأن قسماً من المنطقة المتعاقد عليها وقعت ضمن "المناطق المتنازع عليها" في محافظة نينوى. وأثير الموضوع في حينه في الكونغرس الأميركي، وتصل الرئيس بوش ومعه الحكومة الأميركية من الصفقة، وبينوا عدم معرفتهم بها أو الموافقة عليها، وبين الرئيس بوش: "إن السفارة الأميركية في العراق كانت قد بينت قلقها من هذه الاتفاقية".

وحول الصراع الأخير قالت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم الخارجية الأميركية: "إن الولايات المتحدة حذرت شركاتها كافة، ومنها أكسون موبيل، بأنها تخاطر بمخاطرة سياسية وقانونية كبيرة إذا ما وقعت على تعاقدات مع أي طرف في العراق قبل إقرار اتفاق وطني"

فأي شركاء هؤلاء الذين لا يخجلون مما خجل من فرضه، الإحتلال نفسه؟ ومن يشاركون في الحقيقة، بقية العراقيين أم شركات النفط، التي يتحمسون لمصالحها أكثر مما تتحمس له أو حتى تتقبله حكومات دولة تلك الشركات؟

ويؤكد الأستاذ فؤاد الأمير من خلال شواهد، أن: أولاً من مصلحة الحكومة العراقية إلغاء عقودها مع إكسون موبيل، فهي لم تكن مناسبة وغير لازمة، وثانياً أن من حق الحكومة الشرعي القيام بذلك، وانها ستكسب القرار حتى لو لجأت الشركة إلى التحكيم الدولي. وهذا الرأي مخالف لما رده رئيس وفد الشركة حين التقى الدكتور حسين الشهرستاني ووزير النفط، وكرر ما يقوله ساسة كردستان بأن الدستور العراقي يسمح بمثل هذه العقود، وأن ليس للحكومة الاتحادية حق الاعتراض! وهو غير صحيح حسب قانون النفط القديم الذي لم يغير في العراق، وأن للحكومة أن تستند إليه لإلغاء عقود أكسون موبيل لأنها تتضمن فقرة توافقها مع القانون العراقي، إضافة إلى ان عقود "مشاركة الإنتاج" التي تتبعها جميع عقود كردستان، مناقضة للدستور لأنها تفقد الشعب العراقي السيطرة على ثروته لصالح الشركة.

ويرى الأستاذ الأمير ضرورة إحراج الحكومة الأمريكية بطلب موقفها ومساعدتها، ويتساءل عن جدوى معاهدة الصداقة الإستراتيجية مع أميركا، إن لم تستطع أن تحمنا من إبتزاز الشركات الأمريكية مثلما لم تقدم لنا أية مساعدة للخروج من الفصل السابع، مشيراً إلى "أن شركة أكسن موبيل من الممولين الرئيسيين للحزب الجمهوري" ومذكراً بقول دونالد ترمب، أحد مرشحي الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية "إن على الولايات المتحدة أن تستحوذ على أي نفط ينتج في العراق لأنها كانت القائد لغزو العراق".

ليس كردستان هو الوحيد الذي يقف مع الشركات في معركتها، بل تقف معها كتلة العراقية بكل قوة! ويلعب النائب عدنان الجنابي من تلك الكتلة، ورئيس لجنة الطاقة والنفط والموارد الطبيعية في مجلس النواب دوراً خطيراً في المعركة، فهو المسؤول عن مسودة قانون النفط والغاز سينة الصيت، التي بين الأستاذ فؤاد الأمير سوءها في نفس الكتاب المشار إليه أعلاه. المسودة "الأتعس"، والتي صيغت خصيصاً لغرض إعطاء مشروعية قانونية لكل عقود حكومة الإقليم. وعندما فشلوا في تمرير القانون تحركت الشركة "العظمى" لتدخل المجابهة مباشرة. لقد "دخلت في معترك الأمور السياسية العراقية الداخلية وهي لا تزال في أول الطريق، فيا ترى ماذا ستفعل في المستقبل في طريق زرع الفتنة بين مختلف الطوائف والقوميات؟! " كما يتساءل الأستاذ فؤاد الأمير، ويضيف: " إن دخول شركة أكسون موبيل غالبية الرقع الاستكشافية التي تعاقبت عليها تقع في داخل المناطق المتنازع عليها أو في داخل محافظة نينوى، كما وأنها تتحدى علناً الحكومة الاتحادية وتهديداتها."

لا غرابة في ذلك، ما دامت الشركة تجد كل ذلك الدعم من داخل مكونات العراق ومؤسساته الأساسية. فنجد هذا النائب، صاحب المسودة المشبوهة، يكرر تماماً نفس عبارات موقف الشركات وكردستان من معظم أجزاء تلك المشكلة، رغم أنه يحاول أن يبدو كـ "وسيط" بين الجميع. فهو يهتف: "لا يحق لبغداد من الناحية القانونية فسخ عقد نفطي كبير مع أكسون موبيل رداً على عمل الأخيرة في منطقة كردستان شبه المستقلة"، وأيضاً: "لا توجد قوانين سوداء في البرلمان"! فهل انتخب البرلمان ليمثل الشعب العراقي أم ليكون وسيطاً بينه وبين الشركات؟

وفي محاولة النائب فرض مسودته السينة أشار إلى "إن العقود الموقعة من قبل الحكومة المركزية والمنطقة الكردية ليست دستورية تماماً. نحتاج إلى إقرار قانون النفط لتشكيل المجلس الاتحادي الذي يمكنه حينئذ أن يقر كل العقود". و "ليس من حق وزارة النفط وضع شركة في القائمة السوداء".

وحتى لو فرضنا أن هناك شكوكاً في حقوق وزارة النفط في مجابعتها للشركة، ألا يفترض أن يقف هذا النائب مع الحكومة ويدفع باتجاه تقوية أوراقها؟ فنائب عن هذا الرجل، وأين نرى "عراقية" الكتلة التي ينتمي إليها؟ ولماذا يتصرف كأنه محام للشركة يبحث في القوانين عما يدعم موقفها؟ من الذي يدفع راتبه، مجلس النواب "العراقي" أم مجلس إدارة أكسون موبيل؟

ومن الواضح أن حكومة الإقليم مصممة على فرض سيطرتها على ما تسميه اليوم "مناطق متنازع عليها" بالقوة. فيؤكد وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، الدكتور أشتي هاورامي أن مناطق العقود جزء من كردستان فـ "نحن ندير المنطقة، وفيها انتخابات (للإقليم)، ونحن ندير كل شيء من كردستان...". ويقول أيضاً: "أن ليس له علم بأنها مناطق متنازع عليها... ونحن لا نملك شيئاً في المناطق المتنازع عليها، وأن كل ما وقعناه هو في كردستان...!!" وهذه "الإدارة" تم الإستيلاء عليها بعد عام 2003 بقوات البشمركة حينما كانت وحدها في الساحة، وليس بإحصاءات أو انتخابات.

لقد رأينا موقف الإدارة الأمريكية أعلاه من هذا الأمر، وكذلك يرى يوست هلترمان من مجموعة الأزمات العالمية " أن كردستان تحاول أن تخلق واقعاً على الأرض!!" هذا "الواقع على الأرض" يعني حسب قراءة الأستاذ كامل المهدي في دراسته التي نشرت مؤخراً بعنوان: "قراءة في عقود إقليم كردستان النفطية- مقارنة مع عقود وزارة النفط":

"ان الرقع الاستكشافية الممنوحة لشركة اكسون يقع بعضها في مناطق مختلف عليها. وأن الأراضي المختلف عليها، حسب المصادر الأمريكية، تشمل كل شمال الموصل، وتمتد جنوباً- لتشمل كل محافظة كركوك ومعظم ديالى وصولاً الى محافظة واسط. بمعنى أن المخطط، ان نفذ، فأن مساحة كردستان تكون ضعف ما عليه الآن، وان العراق يخسر حدوده مع تركيا ويفقد منفذه التاريخي الى إيران عبر خانقين."

الفرق بين أرباح الشركات في عقود إقليم كردستان، وعقود الحكومة الاتحادية

ويقول الأستاذ فؤاد الأمير أن عقود حكومة إقليم كردستان هي عقود مشاركة بالإنتاج، وهي بالنتيجة خصخصة النفط العراقي وإعطاء حصة كبيرة للأجنبي، وتمثل ضرراً جسيماً للعراق، لذلك يجب رفضها أصلاً. ويشرح بأن في مثل تلك العقود تكون "للشركات حصة في النفط تعتمد على النسبة المقررة في العقود. أما عقود الحكومة الاتحادية فهي تمثل عقود خدمة فنية، وتمثل أرباح الشركات بـ"الحافز" الذي يعطى للشركة، وهو اعتيادياً قليل إذ يصل إلى حوالي 2% من أسعار النفط الحالية. ثم يحسب "نسبة العائد الداخلي لعمر المشروع" للشركات بالنسبة لعقود كردستان قد تصل إلى ضعف ما هي في عقود الحكومة، والتي يرى أن نسبة العائد فيها مرتفعة ومغرية بأكثر مما يكفي للشركات، حسب المقاييس العالمية.

ويتفق الأستاذ كامل المهدي وفق حسابات من زاوية أخرى، فيقول: "وإذا تصفحنا هذه العقود نلاحظ ان جميعها من نوع عقود مشاركة الانتاج (PSC)" و"إن الشركة المتعاقدة مع الاقليم تجني ربحاً يقدر بأربعة أمثال ما تحققه من حقل مماثل في الجنوب، بموجب حسابات القيمة الحالية".

محلل النفط بيتر ويلز ان قد قام بدراسة اقتصادية عن عوائد الشركات الأجنبية من عقود المشاركة بالإنتاج الموقعة من قبل حكومة الإقليم: "إن هكذا عائد للشركات عال جداً مقارنة بالمقاييس السائدة".

لذا لا مفر من أن يتساءل المرء: "لماذا يجاهد سياسيو كردستان من أجل إعطاء الشركات أرباحاً أكبر بكثير بعقود مشاركة الإنتاج، وهم يستطيعون توفير تلك الأرباح لبلادهم

بمشاركة الحكومة الاتحادية التوقيع على عقود خدمة، خاصة بعد أن برهنت الحكومة الاتحادية أن الشركات لن ترفض مثل تلك العقود إن وضعت أمامها كخيار وحيد؟

ولكي يفهم المواطن العراقي ، والكردي خاصة، عمق المؤامرة على ثروته نشير إلى مثال حقل (طق طق) المكتشف منذ السبعينات في كركوك، والذي قام أشتي هورامي بنقله إلى قوائم الرقع الاستكشافية (أي غير المكتشفة بعد) لتبرير تقديمه للشركة التركية Petoil Petroleum، كعقد مشاركة بالإنتاج. ويشرح فؤاد الأمير أن "مثل هكذا عقود تكون لرقع استكشافية وليس لحقول معروفة ومحددة، وهو ما أثار استغراباً كبيراً لدى الدوائر النفطية العراقية، فالحقل مكتشف سابقاً وكان قد حفر فيه ثلاث آبار في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وتم تقييمه وتقييم نفطه وتقرر الاستمرار في حينه بالحفر فيه لطبقات أعمق."!

ثم نأتي إلى قضية سرقة النفط العراقي، الذي هو ثروة مشتركة في كل مناطقه حسب الإتفاق المجحف أساساً الخاص بحصة الـ 17% التي أعطيت بعملية ابتزاز ورشاوي كما يبدو، لـ 12% من السكان، حسب جميع الإحصاءات المتوفرة. وتتم هذه السرقة بشكلين، الأول هو تهريب النفط الخام من كردستان بدون الإعلان عنه، وبأسعار زهيدة، وقد وصلت فضيحة ذلك التهريب إلى أفغانستان، والثانية بتصديره بعد تصفيته في مصاف غير معن عنها، "ولقد كان الحديث في السنتين الماضيتين عن أرقام هائلة لعددها والذي تجاوز (100) مصرفي!!"

وقدم الأستاذ فؤاد الأمير في دراسته ما بين أن كميات النفط المستلمة من قبل الحكومة الاتحادية من نفط الإقليم ولأغراض التصدير تذبذبت، بلا مبرر فني بين 69 ألف برميل/اليوم معدل شهر شباط 2011 إلى 183 ألف برميل/اليوم في أواسط 2011 ، وحتى 9 ألف برميل/اليوم معدل شهر كانون الثاني 2011، فأين يذهب هذا الفرق؟ وكيف استطاعت حكومة الإقليم تزويد الحكومة الاتحادية (183) ألف برميل/اليوم في يوم واحد في شهر حزيران 2011، ولم تستطع المحافظة على تلك الكمية أو ما يقاربها لاحقاً؟ هل من تفسير له سوى أن تلك الكمية تتذبذب وفق مؤشر المعركة بين الحكومة العراقية وخذق كردستان – العراقية – الشركات؟

أخيراً يحتسب الأستاذ فؤاد الأمير من حساب الفرق بين الإنتاج، وما تستلمه الحكومة الاتحادية "أن التهريب يعادل (79) ألف برميل/اليوم (بضمنها البيع الداخلي في السوق السوداء)."، والتي هي ملك للشعب العراقي كله وليس لكردستان وحدها حسب الإتفاق.

وتأكيداً لكل هذا، قال المالكي في لقاءه مع صحيفة كردية قبل أيام: "واقول لكم سبق وان عرضت على احد المسؤولين الكرد صوراً لصهاريج النفط التي تهرب من حقول نفط خانة (خانقين) وايده بكل قوة و اشار الى الجهة التي تهربه، ولما اردنا منعه بارسال فوج لحماية الابار من التهريب كادت تحصل معركة مع قوات جاءت من الإقليم." (1)

فهو إذاً ليس لصوصية فقط، بل "سطو مسلح"!

قبيل انتهائي من هذه المقالة وردني [الخبر التالي](#)،⁽³⁾ الذي يفيد وفق السيد حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة بأن اكسون موبيل أبلغت بغداد أنها لن تبدأ العمل في امتيازات نفطية في منطقة كردستان قبل موافقة الحكومة المركزية على العقود". ثم [أعلنت وزارة النفط](#) أن شركة اكسون موبيل قد استبعدت من جولة التراخيص الرابعة.⁽⁴⁾

ومن الواضح أن ذلك يعتبر تقدماً في المعركة القائمة لصالح الحكومة، لكننا نلاحظ مرة أخرى أن خطاب الشركة لم يكن حاسماً بإلغاء العقد مع كردستان، وأنها تترك الباب مفتوحاً للمزيد من الضغط على الحكومة من خلال حكومة كردستان والعراقية، فهي تتعهد بأن لا تحسم المعركة، لكنها تتركها مستمرة. كما أن استثناء الشركة من الجولة قد يتم التراجع عنه في أية لحظة مقابل تنازلات جزئية من قبل الشركة، وما زال هناك ثلاثة أسابيع لتجد الشركة طريقاً، أما عن طريق الإقناع أو الضغوط السياسية.

لو عدنا أخيراً بعد كل ذلك إلى سؤالنا الأساسي: هل الخلاف بين الحكومة العراقية وكردستان، خلاف سياسي – إقتصادي، أم هو موضوع سرقة واضحة بين لصوص كبار وشركات نفطية عملاقة من جهة، ومن يحاول الدفاع عن حق بلاده في عقود نزيهة من الجهة الأخرى؟ فأن الجواب يبدو لي قد صار أسهل وأوضح.

إن مثل هذا السؤال لن يطرح طبعاً على المستوى الحكومي لأسباب سياسية ودبلوماسية، وطالما تم تجنب الأسئلة خوفاً من الأجوبة. لكننا كمواطنين لسنا ملزمين بتشويه الحقائق وفق الضغوط السياسية والدبلوماسية، ويمكننا أن نقرر بأنفسنا طبيعة ما نراه، ونتخذ على أساسه موقفاً واضحاً قدر الإمكان لندفع بالمسؤولين الذين يقررون ثروات أجيالنا القادمة في كل من العراق وكردستان في الإتجاه الذي نراه صحيحاً، وبعيداً عن كل المشاعر القومية والعاطفية.

يرى الاستاذ فؤاد الأمير أنه "من الضروري جداً إنهاء عقودها مع الحكومة الاتحادية وبأول فرصة، وذلك في حال عدم انصياعها لأوامر الحكومة الاتحادية، بالانسحاب الكامل من العمل في إقليم كردستان. إن قرار الحكومة الاتحادية هذا يجب أن يكون واضحاً وحاداً وعلنياً وسريعاً ولا يحتمل أي تأويل آخر (مثل التجميد أو ما شابه ذلك)، ويعلن للشعب العراقي وللشركات العاملة في العراق.

إن عدم اتخاذ الحكومة الاتحادية لمثل هذا القرار لن يعرضها فقط لأضرار مالية، وإنما الأهم سيقلل من هيبتها واحترام الجماهير لها، وسيؤدي إلى تفكيك العراق، وخلق موضوع الأمر الواقع على الأرض والقبول به بخنوع وذلة، ومضرة كبيرة للعراق ووحدته."

المشكلة من الجانب العراقي يجب أن ترى على أنها معركة مع الشركات الأمريكية على ثروات البلد النفطية، وليس صراع مع الجانب الكردستاني والعراقية، رغم أنهما وضعا نفسيهما هراوات مجانية في ايدي الشركات، لكن التركيز على تحطيم تلك الهراوات ليس

هو الهدف. فمن المحتمل أن يتم التوصل إلى اتفاق مع الشركات، يضر بكردستان دون أن يمنع الشركات من تحقيق معظم أهدافها، كأن يتم التنازل لأكسون موبيل عن المزيد من الأرباح أو بعض الشروط في الجنوب، مقابل تركها العمل في الإقليم، وهذا يجب تجنبه.

الشيء الآخر الذي يجب تجنبه هو رفض الإستماع إلى كل ما يقوله الجانب الكردي، باعتبار أنها أكاذيب تتطلبها المعركة. فهناك اتهامات بتهريب النفط إلى إسرائيل، يجب التحقيق بها. فالتفسير الوحيد المنطقي لدي باضطراب الحكومة إلى دعم حكومة الأردن نفطياً في هذه الظروف، هو أما قرب حكومة الأردن من إسرائيل، أو أن هناك تهريب فعلي للنفط العراقي من خلال الأردن إلى إسرائيل، ولولا ذلك لما حصلت هذه القضية الغريبة على هذا الغموض الغريب والإصرار العجيب من جميع السياسيين بلا استثناء على تجنب الخوض فيها!

كذلك نريد أن نعرف حقيقة اتهام الحكومة للإقليم بتهريب النفط إلى إسرائيل، وهذا ليس مستغرباً أبداً، عندما نراجع العلاقة الودية غير الطبيعية بين الطرفين، والتي أضطر الساسة الكرد إلى تحاشي الحديث عنها في المدة الأخيرة بسبب ما كلفتهم في الفترة الأولى بعد الإحتلال.

متى ما رأينا بوضوح، كشعبين، عربي وكردي، أن القضية ليست قومية وليست سياسية وليست شخصية، بل قضية لصوصية بحتة، وواجهنا هذه الحقيقة بشكل مباشر فإننا نكون قد وصلنا إلى نصف الحل.

أما النصف الآخر منه فهو أن نتمكن من تجاوز كل تلك الخدع، وأن نعامل اللص الكبير بنفس ما نعامل به اللص الصغير من احتقار، وأن نطالب الشرطة أن تجرر الوزير اللص بنفس ما تجرر به نشالاً في الشوارع من إهانة وإذلال، دون أن نترك لموقعه أو قوميته أو ثرائه أو ملبسه أن تؤثر على حكمنا عليه، إن لم تزدنا احتقاراً له.

لقد طارد الناشطون الغربيون ساستهم الذين خدعهم مطاردة مهينة في الشوارع، فهذا رامزفد يخشى أن يذهب لأي مطعم عام، وهذا جورج بوش يلغي زيارة لسويسرا، وجدير بنا أن نتعلم من هؤلاء الناشطين معاملة الساسة المخادعين.

ليس الأمر بحلم بعيد، فهاهي العدو الجميلة تصل إلينا، فيطارد ناشط مصري اللص بطرس غالي في شوارع لندن ويجعله يتلفت كالفأر هارباً لا يدري إلى أين. فلننظر إلى [هذا الفلم](#) (5) ولنتعلم منه كيف نعامل لصوصنا، وعملاء الشركات التي تسعى لنهب ثروتنا، كرداً كانوا أم عرباً، في العراقية أو في الحكومة، فهؤلاء لا ينفع معهم غير ما يستحقه نشالوا الجيوب من احتقار.

(1) <http://www.pmo.iq/ArticleShow.aspx?ID=522>

(2) دراسة الأستاذ فؤاد الأمير: " [الجديد في القضية النفطية العراقية](#)"

<http://www.yanabeealiraq.com/article/fqa/fqa150412.html>

(3) <http://www.qanon302.net/news/news.php?action=view&id=15355>

<http://www.shafaaq.com/sh2/news/economy-news/39759--47-----html> (4)

http://www.youtube.com/watch?v=hkvZ9_QX-k (5)

ملحق: وثائق عن انتاج النفط من كردستان يمكن حساب منها كمية التهريب

التلفظ الخام والنتج المصاحب المنتج و التلفظ الخام المكرر في التكميم لعام/2010

المحافظة	الشهر	التلفظ الخام المنتج (برميل)	المعدل (برميل /ي)	النتاج الفلز متصلب (م3 قياسي)	المعدل (م3 قياسي/ي)	التلفظ الخام المكرر (برميل)	المعدل (برميل /ي)	
الريف	الغردية	1002267	32331	4388940	135127	510453	16468	
	البريد	889620	31772	4233982	150857	523258	18688	
	الغز	1216933	39356	4820651	155828	556062	17937	
	البيسان	1167529	38918	5590978	169699	541190	18040	
	الجزيرة	1495411	48239	4863868	156899	521393	16819	
	الجزيرة	1542978	51433	5242791	174760	509847	16995	
	التموز	1627954	58968	5670057	182903	554649	17892	
	الجب	2215251	71460	5504775	177513	458177	16070	
	الزوا	2103577	70149	7135332	237844	558683	18623	
	الشرين الأولى	2129182	68683	8112492	261693	800575	25873	
	الشرين الأولى	1748791	58293	8101609	270054	869496	28983	
	الشرين الثاني	2326240	87943	9079035	292472	916710	29571	
	الشرين الأولى	20045774	657415	72044514	2360111	7360535	341911	
	المجموع							
					497481			

المحافظة	الشهر	التلفظ الخام المنتج (برميل)	المعدل (برميل /ي)	النتاج الفلز متصلب (م3 قياسي)	المعدل (م3 قياسي/ي)	التلفظ الخام المكرر (برميل)	المعدل (برميل /ي)	
الريف	الغردية	186980	6032	113749	3669	75511	36	
	البريد	138143	4934	36699	1311	92733	3142	
	الغز	175361	5657	60626	1956	31788	7635	
	البيسان	180667	6022	62340	2025	48978	2060	
	الجزيرة	151710	4894	75663	2441	48685	2361	
	الجزيرة	571811	19150	241883	8063	123743	4125	
	التموز	716090	23100	281734	12540	159056	5131	
	الجب	666504	21500	422516	13630	174676	5683	
	الزوا	904635	16822	151336	5111	128682	4289	
	الشرين الأولى	408068	13163	162284	5235	137619	4439	
	الشرين الأولى	130898	4030	85490	2849	123532	4084	
	الشرين الثاني	508015	16236	314062	10131	156742	5056	
	الشرين الأولى	4325606	141436	2117252	69009	1430693	46971	
	المجموع							

المحافظة	الشهر	التلفظ الخام المنتج (برميل)	المعدل (برميل /ي)	النتاج الفلز متصلب (م3 قياسي)	المعدل (م3 قياسي/ي)	التلفظ الخام المكرر (برميل)	المعدل (برميل /ي)	
السيماوية	الغردية	190332	6233	11316263	3650408	182922	921	
	البريد	580467	6446	104143719	3719419	142886	103	
	الغز	199148	6424	117854738	3801766	142701	4601	
	البيسان	181640	6035	108646097	3621537	376582	9233	
	الجزيرة	200784	6464	125067040	4034421	297258	9589	
	التموز	209262	6975	135581087	4519370	290654	9688	
	الجب	228239	7363	150342662	4849763	246377	7948	
	الزوا	218549	7050	140109519	4519662	376332	12139	
	الزوا	226653	7555	143955708	4798857	518970	17269	
	الشرين الأولى	256450	8273	154813493	4993997	504637	16279	
	الشرين الأولى	296168	9554	168454121	5615337	479041	15453	
	الشرين الثاني	302840	10095	173284975	5589838	453858	17130	
	الشرين الأولى	2696182	88586	1635476194	53774173	3911736	128334	
	المجموع							

مجموع معدل تكرير التلفظ الخام لعام/2010
34803 برميل يوم

مجموع معدل الإنتاج اليومي للنتج المصاحب لعام/2010
4683803 م3 قياسي يوم
معدل 166275007 مطلق يوم

مجموع معدل الإنتاج اليومي للتلفظ الخام لعام/2010
74207 برميل يوم

كميات النفط الخام المنتجة في إقليم كردستان لعام 2011

الشهر	النفط الخام المنتج (الف برميل)	النفط الخام المسلم (الف برميل)	معدل سعر النفط العراقي (\$/ب)	النفط الخام غير المسلم (الف برميل)	قيمة النفط غير المسلم (مليون دولار)
كانون الثاني	4,070	279	92.51	3,791	350.685
شباط	4,282	1,932	98.55	2,350	231.565
آذار	4,953	2,666	110.47	2,287	252.671
نيسان	5,713	3,600	117.20	2,113	247.636
مايس	6,497	4,402	108.17	2,095	226.616
حزيران	6,543	4,650	105.34	1,893	199.358
تموز	6,977	4,712	111.07	2,265	251.588
آب	5,345	3,224	105.70	2,121	224.188
ايلول	5,101	1,920	108.13	3,181	343.927
تشرين الاول	6,074	2,294	106.23	3,780	401.536
تشرين الثاني	5,677	2,370	105.75	3,307	349.689
كانون الاول	6,879	2,418	104.86	4,461	467.737
المجموع الكلي	68,109	34,467	106.17	33,642	3,547.196
المعدل اليومي (الف ب/ي)	186.6	94.4	106.17	92.2	

كميات النفط الخام المنتجة في إقليم كردستان لعام 2010

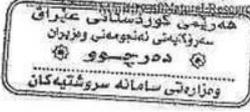
الشهر	النفط الخام المنتج (الف برميل)	النفط الخام المسلم (الف برميل)	معدل سعر النفط العراقي (\$/ب)	النفط الخام غير المسلم (الف برميل)	قيمة النفط غير المسلم (مليون دولار)
كانون الثاني	1,386	0	73.62	1,386	102.006
شباط	1,208	0	73.46	1,208	88.759
آذار	1,591	0	77.67	1,591	123.607
نيسان	1,530	0	81.44	1,530	124.590
مايس	1,848	0	72.46	1,848	133.870
حزيران	2,324	0	77.75	2,324	180.672
تموز	2,772	0	73.31	2,772	203.239
آب	3,100	0	72.89	3,100	225.981
ايلول	2,835	0	74.62	2,835	211.539
تشرين الاول	2,794	0	79.76	2,794	222.826
تشرين الثاني	2,166	0	81.62	2,166	176.777
كانون الاول	3,532	0	87.41	3,532	308.740
المجموع الكلي	27,086	0	76.50	27,086	2,102.606
المعدل اليومي (الف ب/ي)	74.2	0.0	76.50	74.2	

اقليم كوردستان - العراق
رئاسة مجلس الوزراء
وزارة الثروات الطبيعية



هه رايحه كوردستان - عراق
سه روكايه ته نهجومه ته وهزيران
وهزاره ته سامانه سروسه شيبه كان

Kurdistan Regional Government
Council of Ministers



No :
Date : 22 / 1 / 2012

٧٠٤ /
١٤ / ١٢ / ٢٠١١ ي كوردى
ريكوته

الى / وزارة المالية الاتحادية / دائرة الموازنة
م / إيرادات الإنتاج

كتابكم الرقم ٢١٠٥٢ في ٢٠١١/٦/١٢

١. طبا جدول بكميات النفط الخام المنتج والغاز الصاحب والنفط الخام المصفى لمحافظة الاقليم لعام / ٢٠١١ ولكل شهر .
٢. توجد كميات من النفط الخام تم بيعها محليا من قبل الشركات المنتجة الى المصافي الصغيرة لغرض استرداد جزء من التكاليف التي صرفت من قبلهم لذا يرجى اعلامنا عن مدى شمولها بالمشروع اعلاه لتزويدكم بها لاحقا .

مع التقدير .

المرفقات //

- جدول عدد (١)

سروان ابو بكر عزيز
المستشار
٢٠١٢ / ١ / ٤٤

ويته يهك بؤ ١ -

- سه روكايه ته نهجومه ته وهزيران / سه روكايه ته ديوان / بؤ ناگاداريان له كه نه ريزماندا .
- نوسينگه ي به ريز جه ناي وهزير / بؤ ناگاداريان له كه نه ريزماندا .
- وهزاره ته داراي و نايبوري / نوسينگه ي به ريز جه ناي وهزير / بؤ ناگاداريان له كه نه ريزماندا .
- ديوان الرقابة المالية / بغداد / للتفضل بالعلم مع التقدير .
- ديوانى چاوديري و داراي / بؤ ناگاداريان له كه نه ريزماندا .
- توينه رايه ته حومه ته هه ريزم / به خدا / بؤ ناگاداريان له كه نه ريزماندا .
- وهزاره ته داراي و نايبوري / نوسينگه ي به ريز بريكارى وهزير / بؤ ناگاداريان له كه نه ريزماندا .
- نوسينگه ي به ريز رايوئيكارى وهزاره ته / له كه نه به رايه كان / بؤ ناگاداريان له كه نه ريزماندا .
- خسولاو .

داس ١٧

rdistan Region - Erbil

E-mail: nrm_sendreceive@yahoo.com

هه رايه كوردستان - هه رايه

me :

00964(0)662550041 . 00964(0)662550042

نه هه رايه

كمية النفط الخام والغاز المصاحب والنفط المكر حسب المحافظات وبالاشهر / ٢٠١١

المحافظة	الفهر	التاج للنفط الخام (برميل)	التاج الغاز المصاحب (م ٣ قدم)	النفط الخام (برميل)
الربيع	كثون الثاني	2,941,140	9,438,592	979,410
	شباط	2,688,030	9,035,511	971,279
	آذار	3,183,693	12,589,234	1,232,253
	نيسان	3,417,082	14,207,295	1,099,259
	أيار	3,940,829	16,539,252	1,074,109
	حزيران	4,145,155	16,821,031	882,324
	تموز	4,457,108	19,300,781	1,131,067
	أب	3,145,960	14,881,349	1,171,840
	أيلول	3,480,538	14,882,421	1,186,348
	تشرين الأول	4,184,613	17,040,879	1,197,195
	تشرين الثاني	3,813,642	15,500,739	893,293
	كانون الأول	4,385,634	16,005,475	919,889
	كانون الثاني	787,846	484,246	140,255
دهوك	شباط	1,230,491	703,277	33,550
	آذار	1,388,045	557,162	34,507
	نيسان	1,959,977	719,135	40,594
	أيار	2,211,835	987,692	40,605
	حزيران	2,003,271	906,054	38,908
	تموز	2,025,231	923,186	40,338
	أب	1,677,693	689,883	31,336
	أيلول	1,085,975	186,127	50,133
	تشرين الأول	1,328,989	265,329	93,897
	تشرين الثاني	1,283,931	271,898	130,530
	كانون الأول	1,853,313	662,218	113,583
	كانون الثاني	340,791	186,463,639	508,989
	السليمانية	شباط	355,129	181,949,083
آذار		381,438	207,731,578	466,248
نيسان		335,841	197,859,473	465,522
أيار		344,407	209,063,318	477,667
حزيران		394,183	227,598,680	468,130
تموز		494,726	275,544,207	484,411
أب		521,252	264,771,344	492,998
أيلول		534,230	259,909,907	476,954
تشرين الأول		552,270	250,641,235	479,320
تشرين الثاني		579,115	259,027,510	454,222
كانون الأول		639,558	271,917,056	430,275

هەڕێمی کوردستانی عێراق
 سەرۆکایەتی نەنجومەتی وەزیران
 دەرچوو
 وەزارەتی سامانە سروشتیەکان